قضايا سياسية

اسم المقال: الحركات الإجتماعية في لبنان بين الجائحة والتغيرات الدولية
اسم الكاتب: محمّد علي الحاموش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1479
تاريخ الاسترداد: 2025/05/12 06:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الحركات الإجتماعيّة في لبنان بين الجائحة والتّغيّرات الدّوليّة

محمّد علي الحاموش[1]

المقدّمة

وسط موجة جديدة من الإحتجاجات الشّعبيّة الّتي شهدتها عدّة دول عربيّة في الأعوام الأخيرة جاءت جائحة كورونا لتزيد من الصعوبات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الّتي تعاني منها مجتمعات هذه الدّول، فخسائر الجائحة لم تقتصر على إزهاق أرواح الملايين وإستنزاف الأجهزة الطّبيّة في أغلب دول العالم وحسب، بل كان لها أثر كبير على اقتصادات دول العالم. وكما يجري الحال في الأزمات الاقتصاديّة، تتحمّل الشّرائح الأفقر والأضعف التّبعات الأكبر لهذه الأزمات، سواءً بسبب ضعف شبكات الحماية الإجتماعيّة وضعف قدرتها على الصّمود، أو بسبب تسلّط أصحاب المصالح والرّساميل وتهرّبهم من تحمّل مسؤوليّاتهم والإنفاق على الدّعم الإجتماعي في هذه المناسبات. كما وشكّلت الجائحة فرصة مواتية للأنظمة القائمة للانقضاض على هذه الإحتجاجات واحتوائها عبر استغلال الإجراءات الوقائيّة الّتي فرضت منع التّجمّعات وأدّت إلى إخلاء ساحات الاحتجاجات والاعتصامات كما حدث في لبنان والعراق، أو بطريقة غير مباشرة عبر خلط الأوراق وإعادة ترتيب أولويّات واهتمامات المجموعات والفئات النّاشطة في الحراكات الّتي توجّهت إلى صبّ جهودها على الأعمال الإغاثية والتّعاضديّة. وسط كل هذه المستجدّات والصّعوبات توقّع صندوق النّقد الدّولي موجة جديدة من الاحتجاجات بعد إنتهاء فترة الوباء في بعض الدّول إذا لم تكن إجراءات الحكومات كافية للتّخفيف من تداعيات الجائحة.

هدف البحث: تسعى هذه الورقة للإجابة على توقّع صندوق النّقد الدّولي من خلال مقاربة تطوّر الحركات الإجتماعيّة القائمة في لبنان، والتّغيرات الّتي فرضتها عليها الجائحة من حيث توجّهاتها وترتيب أولويّاتها، كما والنّظر في تطوّر موقف المجتمع الدّولي من الحركات الاجتماعية القائمة في الأعوام الأخيرة للوصول إلى استنتاج حول آفاق الحركات الإجتماعيّة والدّور الّذي يمكن أن تلعبه في فترة ما بعد الوباء.

مشكلة البحث: كيف إنعكست الظّروف الإجتماعيّة والإقتصاديّة القائمة والتّغيّرات السّياسيّة الدّوليّة والإقليميّة في السنوات الأخيرة على دور الحركات الإجتماعيّة في لبنان؟

[1] باحث في العلوم الاجتماعية

فرضيّة البحث: إنّ تعثّر الدّولة اللّبنانيّة وتراجع مستوى الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعية تأثّر بشكل كبير بفعل الأزمة الاقتصاديّة السّابقة على جائحة كورونا، ورغم الأثر الكبير الّذي خلّفته الجائحة إلّا أنّ أسباب تراجع الحركات الاجتماعية لم تكن محصورةً بالجائحة بل تعدّتها إلى غياب الأفق السّياسي للمجموعات المعارضة وانشغال الفئات الفقيرة والمتوسّطة بتبعات الأزمة الاقتصاديّة.

الإطار المنهجي: في الحديث عن الحركات الإجتماعيّة، ولأن الحركات القائمة في العالم العربي هي حركات شعبيّة تطالب بتحسين الظّروف المعيشيّة وتتبنّى مطالب العدالة الإجتماعيّة والدّيمقراطيّة، ستتناول هذه الورقة الحركات الاجتماعية من زاويتين، الزّاوية الأولى هي المجتمع المدني ومنظّماته الفاعلة في هذه الحركات، أي تلك الّتي تحمل مبادئ الديمقراطيّة والعدالة الإجتماعيّة، والّتي تسعى إلى تفعيل العمل المدني والمشاركة المدنيّة، وتحديدًا المنظمات الّتي لعبت دورًا في الاحتجاجات الشّعبيّة، والّتي تتمتّع بمستوى تنظيمي يسمح لها بالحفاظ على إستمراريّة نشاطها ولعب دور فعّال خارج ساحات الاحتجاجات، هذا الإطار يمكن أن يضمّ الحركات الطّلابيّة، والتّنظيمات العماليّة، المجموعات والأحزاب السّياسيّة، والمنظّمات المجتمعيّة، والمنظّمات غير الرّبحيّة...

أمّا الزّاوية الثّانية فهي الحركات الشّعبيّة الإحتجاجيّة ذات الطّابع العفوي، المتمثّلة بالتّظاهرات والمسيرات والاعتصامات، والّتي تمثّل فرصة لفهم التّغيّرات والتّوجّهات المستجدّة الّتي يشهدها الرأي العام.

بالاعتماد على التّقارير والدّراسات المتوفّرة، وباستخدام المنهج الوصفي سننطلق في دراسة دور منظّمات المجتمع المدني من خلال تحليل علاقة هذه المنظمات بالدّولة وتطوّر دورها تاريخيًّا بحسب السّياق العام للدّولة، لنصل إلى خلاصة تمكّننا من توقّع الدّور الّذي يمكن أن تلعبه هذه التّنظيمات في مرحلة ما بعد الوباء إنطلاقًا من الأوضاع الّتي ستنتهي عليها هذه الفترة والآثار الّتي ستتركها.

أمّا الحراكات الشّعبيّة فسنتحدّث عنها من خلال مراقبة تطوّر أشكال الاحتجاجات قبل وبعد الأزمة، وقبل وبعد الجائحة، وتغيّر مطالبها كما وكيفيّة تعامل الدّولة مع الإحتجاجات في هذه الفترة.

المراجع المعتمدة: تلعب منظّمات المجتمع المدني دورًا لافتًا وواضحًا في تبني وضمان الديمقراطية في المجتمعات المستقرة، إلّا أنّ دورها السّياسي يبدو أكثر جدّيّة ومصيريّة وأكثر تعقيدًا في المجتمعات الّتي تشهد نزاعات واضطرابات، حيث تتشكّل معالمها من خلال موقفها ودورها في فترة النّزاعات.

كما وتلعب دورًا في تعويض قصور الدّولة وغيابها عن بعض القطاعات، ما يؤدّي إلى غياب الحدود الفاصلة بين دور الدّولة ودور هذه المنظّمات، إلّا أنّ محدوديّة الموارد تحول دون قدرة هذه التنظيمات على تعويض غياب الدّولة بشكل كامل أو تلبية الاحتياجات المتنوّعة لمختلف شرائح المجتمع. هذا القصور من طرف تنظيمات المجتمع المدني، بالإضافة لإدراك الدّولة لضرورة وجود واستمرار هذه التنظيمات، يشكّل علاقة اعتماد متبادل بينها وبين الدّولة الّتي بدورها تعمل على تقديم المساعدات والتّسهيلات لهذه التّنظيمات لممارسة عملها، بفعل هذه العلاقة يمكننا استنتاج أن دور تنظيمات المجتمع المدني يزيد كلّما تراجع مستوى الرّفاه الّذي تؤمّنه الدّولة. هذه العوامل تؤثّر في وظيفة ودور المجتمع المدني إلّا أنّ وجود هذه التّنظيمات يسبق ولا يرتبط بها بالضّرورة، بل إنّ جذورها تمتدّ في تاريخ الدّولة .

يشير Marchetti و Tocci في ورقتهم بعنوان "مجتمعات النّزاع: نحو فهم دور المجتمع المدني في فترات النّزاع" إلى إطار نظري من 4 فئات لتحليل وفهم أثر طبيعة الدّولة على دور المجتمع المدني في المجتمعات التي تشهد نزاعات:

- الفئة الأولى: حالة الدولة: هل يعمل المجتمع المدني في ظلّ وجود أو غياب أو تعثّر الدّولة.
- الفئة الثّانية: طبيعة الدّولة (مستوى الدّيمقراطيّة، الأطر القانونيّة ومستوى الحريّات..)
- الفئة الثّالثة: الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعية للدّولة.
- الفئة الرّابعة: دور وطبيعة المجتمع الدّولي.

سنعتمد على هذا الإطار في تحليل أثر السّياق اللّبناني على دور المجتمع المدني، وفي قراءة أثر الأزمة الإقتصاديّة وجائحة كورونا بالإضافة إلى إنفجار مرفأ بيروت على دور تنظيمات المجتمع المدني لما حملته هذه الأحداث من آثار اقتصاديّة واجتماعيّة، والدّور الّذي تلعبه منظّمات المجتمع المدني على الصّعيد الدّولي وتحليل الموقف الدّولي الإيجابي منها والّذي ظهر في حديث الرّئيس الفرنسي في زيارته إلى لبنان بعد حادثة إنفجار المرفأ بالإضافة إلى اللّقاءات الّتي جرت بين أطراف من المجتمع المدني وجهات رسميّة أوروبيّة أخرى، وانعكاس هذا الموقف على قدرة هذه التّنظيمات المادّيّة والتّنظيميّة ولا سيّما المنظّمات غير الحكوميّة ((NGOsالدّوليّة أو الوطنيّة الّتي تعتمد على التمويل الخارجي لتنفيذ مشاريعها.

أولاً: سياق الحركات الاجتماعيّة في لبنان

عانى لبنان من عدم إستقرارٍ سياسيٍّ وصعوباتٍ إقتصاديّةٍ في الثّلاثين عامًا الأخيرة. فمن جهة، كان جنوب لبنان رازحًا تحت الإحتلال الإسرائيلي حتّى العام2000، كما ولم يسلم من الاعتداءات والخروقات الإسرائيلية وشهد عدوانًا إسرائيليًّا واسعًا في تمّوز من العام 2006. ومن جهة أخرى وبعد إنتهاء الحرب وتوقيع إتّفاق الطّائف، قامت " معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية" الّتي شرّعت الوجود العسكري والأمني السّوري في لبنان والتّنسيق على المستوى الأمني والعسكري والسّياسي بين الدّولتين، والّتي كان له أثر كبير على الحياة العامّة في لبنان منذ 1991 إلى 2005 حين انسحبت القوّات السّوريّة على خلفيّة سلسلة الإغتيالات الّتي شهدها لبنان في تلك الفترة وكان أبرزها إغتيال رئيس الحكومة السّابق رفيق الحريري، وقيام "ثورة الأرز" المطالبة بإنهاء الوصاية السّوريّة على لبنان وتعزيز سيادة الدّولة اللّبنانيّة. شهد الشّارع عام 2005 إنقسامًا حادًّا بين المعارضين للوجود السّوري في لبنان والموالين له بقيام حلفي 8 آذار و14 آذار الّذين أعادا ترتيب التّحالفات السّياسيّة على خلفيّات طائفيّة وانحياز للمحاور الإقليميّة، والّذين طبعا مشهد الاحتجاجات الشّعبيّة بين عامي 2005 و 2008. ثمّ شهد لبنان توتّرات أمنيّة أخرى كان أبرزها أحداث 7 أيّار 2008 الدّامية، والّتي إنتهت بإتّفاق الدّوحة الّذي أعاد إنتاج التّوازنات الطّائفيّة.

وبعد اندلاع الثّورة السّوريّة، قامت بعض الجهات اللّبنانيّة بمساندة النّظام السّوري. ولم تسلم المناطق اللّبنانيّة من الاعتداءات الإرهابيّة حيث شهدت عدّة انفجارات في ضاحية بيروت وطرابلس راحت ضحيّتها المئات.

على الرّغم من الخلافات السّياسيّة والتّوترات الأمنيّة إلّا أن السّياسات الماليّة للحكومات المتعاقبة لم تختلف كثيرًا. اعتمدت الحكومات المتتالية بعد الحرب على الاستدانة لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار ولتغطية العجز في ميزان المدفوعات، حيث بدأت بالاستدانة بالدّولار الأميركي عن طريق بيع سندات يوروبوند بحجة تدنّي الفائدة مقابل الفائدة على القروض بالعملة المحليّة. إستجاب المجتمع الدّولي لاحقًا بعدّة مؤتمرات خاصّة بلبنان، إنطلاقًا من مؤتمر "باريس1" عام 2001 ولم يكن آخرها مؤتمر "سيدر" عام 2018 والّذي تعهّدت فيه الدّول المانحة دعم لبنان بمنحٍ وقروضٍ بلغت قيمتها 11 مليار دولار مقابل تقديم الحكومة اللّبنانيّة برنامجًا إصلاحيًّا للمؤتمر، كان من أبرز بنوده: تخفيض العجز، التّعهّد

بإصلاح القطاع العام، مكافحة الفساد، وتطوير استراتيجية لتنويع القطاعات الاقتصاديّة والخدماتيّة. كما وأقرّت الدّولة إجراءات إصلاحيّة في قطاعات الكهرباء والمياه وبدء إعتماد اللّامركزيّة الإداريّة في ملف النّفايات.

بعد عجز الحكومة اللّبنانيّة عن تطبيق شروط التّمويل وتخفيض العجز في موازنة عام 2018 (الموازنة الأولى بعد إنقطاع 12 عامًا)، ساهم إقرار موازنة عام 2019 ومشروع موازنة 2020 التّقشّفيّة في اندلاع احتجاجات شعبيّة كبيرة في تشرين الأول 2019، وسط بوادر وتوقّعات بتدهور الوضع الإقتصاديّ كان منها تخفيض وكالة "موديز" ووكالة "فيتش" تصنيف لبنان الائتماني، وتقييد قروض الإسكان، بالإضافة إلى إرتفاع قيمة الدّولار الأميركي مقابل اللّيرة اللّبنانيّة لأوّل مرّة منذ تثبيت سعر الصّرف عام 1997.

ثانيًا: انتفاضة 17 تشرين 2019

لم تكن إنتفاضة 17 تشرين أولى المظاهر الشّعبيّة الرّافضة للنّظام الطّائفي والخارجة عن الإصطفافات السّياسيّة التّقليديّة، فقد شهد عام 2011 مظاهرات مطالبة بإسقاط النّظام الطّائفي تأثّرًا بموجة الرّبيع العربي، ثمّ شهد عام 2015 حراك "طلعت ريحتكم"، على خلفيّة فشل الحكومة في إيجاد حل لإدارة أزمة النفايات بعد إغلاق مكب الناعمة، كما وشهد عام 2012 سلسلة من التّحركات الّتي نظّمتها هيئة التّنسيق النّقابيّة للمطالبة بإقرار سلسلة الرّتب والرّواتب. إلّا أنّ لحظة 17 تشرين كانت مؤشّرًا للتّحول في المزاج الشّعبي العام، حيث حشدت للمرّة الأولى منذ إنتهاء الحرب الأهليّة جميع شرائح المجتمع المعارضة للنّظام من الطّبقات الفقيرة والمتوسّطة وتميّزت بعدم مركزيّتها فغطّت جميع المناطق اللّبنانيّة.

شكّل الرّفض للموازنة التّقشّفية والضرائب الجديدة الّتي فرضتها الحكومة المستقيلة والّتي تزامنت مع الغضب الكبير نتيجة فشل أجهزة الدّولة في السّيطرة على الحرائق الّتي ضربت لبنان في الشّهر ذاته شرارة الاحتجاجات، وسط بوادر تدهور الوضع الإقتصادي وبداية تراجع سعر صرف اللّيرة مقابل الدّولار حيث أغلقت المصارف أبوابها خوفًا من تهافت المواطنين على سحب ودائعهم، لتعود وتفتح أبوابها مع فرض قيود على السّحوبات بالدّولار الأميركي قبل تجميدها بشكل نهائي. ممّا وجّه المطالب الشّعبيّة نحو المصارف والمصرف المركزي مطالبين بتحرير أموالهم، وقد شهدت هذه الفترة تظاهرات وهجمات بإتّجاه

المصرف المركزي والعديد من المصارف الخاصّة، باعتبارها شريكة في مسؤوليتها عن تدهور سعر صرف اللّيرة اللّبنانيّة.

تمثّل شكل الإحتجاجات في الفترة الواقعة بين تشرين الأول 2019 وشباط 2020 بالمظاهرات والمسيرات والاعتصامات، بالإضافة لقطع الطرقات. قامت الإعتصامات بالسّاحات العامّة في المدن وبعض القرى، كما وشهدت بعض المناطق مثل بيروت إحتلال مساحات مخصخصة ومباني مهجورة، حيث تمّ إعلان هذه الأماكن كمساحات عامّة وكانت تستخدم لإدارة الحوارات السّياسيّة . كما وشهدت هذه الفترة شكلًا جديدًا من أشكال الإحتجاج تمثّل بمطاردة السّياسيّين والشّخصيّات المعروفة المنتمية إلى أحزاب السّلطة من الأماكن العامّة والمطاعم.

شملت الشّعارات والمطالب الّتي رفعها المتظاهرون في هذه الفترة الحقوق الإقتصاديّة والإجتماعية، مكافحة الفساد، الحق في الحماية الإجتماعية، الحق في الخدمات العامّة، الحق في السّكن، العدالة الجندريّة، والمحاسبة.

قابلت الأجهزة الأمنية التّظاهرات بالقمع والعنف المفرط، من استخدام القنابل المسيّلة للدّموع والرّصاص المطّاطي وفي بعض الأحيان الرّصاص الحي، بالإضافة إلى الملاحقات والاعتقالات، كما وتعرّضت ساحات الاحتجاج إلى هجمات واعتداءات عدّة من قبل أنصار الأحزاب الحاكمة .

انحسرت التّظاهرات الشّعبيّة مع بداية انتشار فيروس كورونا في لبنان، وانتشرت دعوات للإلتزام بإجراءات الوقاية واعتماد أساليب إحتجاجيّة جديدة وخجولة (حملات على مواقع التّواصل، قرع الطّناجر على شرفات المنازل..)، وإستغلّت الأجهزة الأمنيّة حجّة الإجراءات الوقائيّة لإزالة الخيم من ساحات الإعتصام.

جاء إنفجار مرفأ بيروت في آب 2020، الّذي خلّف أكثر من 200 قتيل وأكثر من 6000 جريح وما يزيد عن 300 ألف مشرّد فقدوا منازلهم، ليعيد ملء السّاحات في بيروت، ولكن هذه المرّة بالنّشاطات والمبادرات الإغاثيّة والتّطوّعيّة، وإنتهت بمظاهرة كبيرة للمطالبة بمحاسبة المسؤولين عن الإنفجار، ولا زال أهالي الضحايا يتظاهرون تحت هذه المطالب الّتي لم تتحقّق رغم مرور أكثر من عام على إنفجار المرفأ.

بهدف فهم العلاقة بين المجتمع المدني والدّولة في يومنا الحالي سنقوم بعرض تطوّر العلاقة وتغيّرها في عدد من المراحل التّاريخيّة منذ نشوء الدّولة إلى ما قبل 17 تشرين، ومقارنتها بالمرحلة والتّحديّات الحاليّة

ثالثًا: تطوّر نشاط المجتمع المدني وعلاقته بالدّولة تاريخيًّا

شهدت العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدّولة اللّبنانيّة تغيّرات عديدة بحسب الفترات الزّمنيّة والطبيعة المراحل السّياسيّة وطبيعة النّظام والسّلطة. في الفترة الممتدّة منذ عام 1900 مرورًا بالانتداب الفرنسي وحتّى عام 1958، لعبت المنظّمات دورًا في تعويض ضعف الدّولة الحديثة عن تلبية الخدمات الأساسيّة، فانتشرت الجمعيّات الأهليّة والدّينيّة، وجاء قانون الجمعيّات العثماني ليمنع تشكيل أي جمعيّة ذات طابع وطني خوفًا من التّهديد الّذي يمكن أن تشكّله على الدّولة العثمانيّة.

في الفترة ما بين عام 1958 و1975 شكّل إنتخاب الرّئيس فؤاد شهاب الّذي ارتأى التّعاون مع منظّمات المجتمع المدني لتنفيذ مشروعه لبناء الدّولة، فرصة لتنظيمات المجتمع المدني لتجاوز دورها "الخيري" والعمل على مشاريع العدالة الإجتماعيّة والمواطنة والتنمية واللامركزيّة الإداريّة، ممّا أدّى إلى نشوء المزيد من الجمعيّات الغير سياسيّة والغير طائفيّة والجمعيّات الطّلّابيّة المطالبة بالوحدة والمساواة والسّلام والتّنمية.

مع مجيء الحرب الأهليّة عام 1975 وانهيار مشروع الرّئيس شهاب وتراجع مؤسّسات الدّولة، عادت منظّمات المجتمع المدني للعمل نحو تعويض غياب الدّولة، ممّا أدّى بالكثير من المواطنين للإعتماد على الخدمات الّتي تقدّمها هذه المنظّمات والّتي تمكّنت من الإستفادة من التّمويل المقدّم من الدّول الغربيّة إلى لبنان. لتعود، بعد إنتهاء الحرب، وتلعب دورًا مؤثّرًا في الحياة السّياسيّة، ولكن هذه المرّة في الموقع النّقيض للنّظام، حيث بدأت التّنظيمات المطالبة بالقضاء على النّظام الطّائفي بالظّهور، كما وظهرت المطالب بكف التّدخّلات الأمنيّة في الحياة العامّة وإطلاق حرّيّة التّعبير خلال فترة الوصاية السّوريّة في لبنان.

وعلى الرّغم من الإنقسام في المشهد السّياسي اللبناني بعد إغتيال رئيس الحكومة رفيق الحريري، إلّا أنّ إنسحاب القوّات السّوريّة من لبنان أعطى المجال للمجتمع المدني بتفعيل مشاركته في الحياة العامّة، فقامت في 2011 أولى المظاهرات الشّعبيّة المطالبة بإنهاء النّظام الطّائفي –متأثّرةً بموجة الاحتجاجات الّتي شهدتها الدّول العربيّة– لتضع بذور حركة إجتماعيّة جديدة، وعلى الرّغم من عدم إستمرار هذه

المظاهرات لوقت طويل، إلّا أنّها عادت لتظهر عام 2013 في المظاهرات الرّافضة لتمديد ولاية مجلس النّواب، ثمّ عام 2015 في الحراك الّذي قام على خلفيّة سوء إدارة الدّولة لملف النّفايات، ليشهد عام 2019 على أضخم التّظاهرات الشّعبيّة المطالبة برحيل الطّبقة الحاكمة وإسقاط النّظام الطّائفي.

رابعًا: دور منظّمات المجتمع المدني خلال انتفاضة 17 تشرين

دفعت انتفاضة 17 تشرين بالكثير من تنظيمات المجتمع المدني المنادية بالعدالة الاجتماعية والمطالبة بمكافحة الفساد وتعزيز المحاسبة والشفافية وتشكيل حكومة قادرة على القيام بالإصلاحات اللّازمة لتدارك الأزمة الاقتصاديّة إلى الاندماج في الحراك. فعلى خلفيّة فشل أجهزة الدّولة في السّيطرة على الحرائق الّتي ضربت لبنان مطلع تشرين الأوّل من عام 2019 بالإضافة لسلسلة الضّرائب الّتي أقرّتها الحكومة في مشروع موازنة 2020 قامت بعض المجموعات بالدّعوة للتّظاهر في 17 تشرين، الأمر الّذي دفع بالمواطنين في مختلف المناطق إلى النّزول إلى الشّوارع والاعتراض على قرارات الحكومة.

دفعت المظاهرات حكومة الرّئيس سعد الحريري إلى إقرار سلسلة من التّعديلات وإلغاء بعض الضّرائب الّتي أقرّت في مشروع الموازنة، ثمّ إلى الاستقالة في 29 من تشرين الأول.

رغم عدم قدرة المجموعات المشاركة في التّظاهرات على التّحالف ضمن إطار واحد، إلّا أنّ المجموعات المدنيّة قد تشاركت سلسلة من المطالب، كان منها تشكيل حكومة إنتقاليّة ذات صلاحيّات إستثنائيّة من متخصّصين خارج الأحزاب الحاكمة تكون مهمّتها وضع خطّة لإنقاذ البلاد من المأزق الإقتصادي وضمنها إعادة هيكلة الدّين العام والقطاع المصرفي، بالإضافة لمطلب الانتخابات النّيابيّة المبكرة وفق قانون موحّد للأحوال الشّخصيّة، وإقرار قانون إستقلاليّة القضاء.

خامسًا: استجابة المجتمع المدني للأزمة الإقتصاديّة، جائحة كورونا، وانفجار المرفأ

استجاب المجتمع المدني للتّحدّيات الإقتصاديّة والصّحيّة والأمنيّة بالعديد من المبادرات التّضامنيّة والإغاثيّة.

بدايةً تشكّلت خلايا التّضامن خلال موجة الحرائق الّتي شهدها لبنان في تشرين عام 2019، وعملت على تأمين المساعدات الغذائيّة والأدوية وتأمين المساكن لأهالي المناطق المتضرّرة. هذه المبادرات

شكّلت نواة حملات ومبادرات أخرى هدفت لتأمين الدّعم للفئات الأكثر تضرّرًا من الأزمة الإقتصاديّة، ولاحقًا للمشاركة بالأعمال الإغاثيّة في المناطق المتضرّرة من إنفجار مرفأ بيروت في آب 2020.

وفق دراسة أجراها مركز دعم لبنان كانت منظمات المجتمع المدني المحلّيّة أكثر الأطراف إستجابةً ميدانيًّا في الإغلاق العام في بداية عام 2021 بنسبة 45% من العيّنات المدروسة، تليها منظّمات المجتمع المدني الوطنيّة بنسبة 33%، كما وفي دراسة أخرى فقد شكّلت منظّمات المجتمع المدني 62.3% من مجمل العيّنات الّتي أحصيت بعد إنفجار مرفأ بيروت، حيث ساهمت في تأمين الغذاء والأدوية والدّعم النّفسي، بالإضافة لأعمال الصّيانة والتّرميم وإعادة الإعمار وتأمين المساكن للمتضرّرين.

على الرغم من الجهود الكثيرة المبذولة، إلّا أنّ 47٪ من العيّنة أجابوا أن إستجابة المجتمع المدني كانت "ضعيفة"، بينما وصفها 13.5٪ بالمتوسطة، و14.5٪ فقط اعتبروها جيدة.

حيث عانت التّنظيمات النّاشطة صعوبات وتحدّيات كبيرة بسبب الأزمة الإقتصاديّة والقيود المفروضة على السّحوبات المصرفيّة، بالإضافة للقيود الّتي فرضتها الدّولة على هذه الأنشطة حيث طلبت –بحسب تقرير لمنظّمة دعم لبنان– بيانات المستفيدين من خدمات هذه المنظّمات ممّا يشكّل إختراقًا للخصوصيّات كما ويظهر نيّةً في زيادة الرّقابة على عمل هذه المنظّمات.

من ناحية أخرى، كشف حراك 17 تشرين ضعف وفساد الأجهزة النّقابيّة التّقليديّة، ولا سيّما الاتّحاد العمّالي العام، فغابت عن لعب دور بارز في الاحتجاجات. تعود أسباب ضعف الاتحاد العمالي العام الى السياسات النّيوليبرالية الّتي اعتمدتها الحكومات المتتالية بعد انتهاء الحرب الأهلية بالإضافة لمحاولات تقييد واحتواء الحركات النّقابيّة وإخضاعها لقواعد المحاصصة والصّراعات الطّائفيّة، كما واستغلال بعض الثغرات التّنظيميّة والقوانين الّتي تقيّد النّشاط النّقابي، وحرمان الاتحاد من موازنته المتوجبة من وزارة العمل، وتسهيل إنشاء نقابات وهميّة مرتبطة بالأحزاب الحاكمة للهيمنة على القرار فيه. هذا الواقع دفع بمجموعات من المهنيّين، من أساتذة جامعيّين وصحافيّين ومهندسين وأطباء للانتظام ضمن تنظيمات نقابيّة بديلة، وتحوّلت جهودهم بعد انخفاض الزخم الشّعبي للتظاهرات إلى معارك لإسترجاع النّقابات الفعليّة من أيدي أحزاب السّلطة، وأثمرت انتصارات للّوائح المعارضة في نقابة المحامين ونقابة المهندسين.

شهدت الحركة الطّلابيّة كذلك الأمر نشاطًا تغييريًّا متزايدًا حيث فازت لوائح النّوادي العلمانيّة في الإنتخابات الطّلّابيّة في الجامعتين الأميركية واليسوعيّة.

سادسًا: السّياق الدّولي

حظي النّظام اللّبناني بدعم ورعاية دوليّة وإقليميّة كبيرة بعد إنتهاء الحرب الأهليّة، حيث قام المجتمع الدّولي برعاية إتفاق الطّائف وتقديم المساعدات والدّعم المادي للحكومات اللّبنانيّة على مدى ثلاث عقود من الزّمن، إلّا أن الأزمة الأخيرة بدأت تظهر تغيّرًا في الموقف الدّولي من الطّبقة الحاكمة في لبنان، تزامن هذا التّغيّر مع تحوّلات كبيرة تشهدها المنطقة، من الحروب القائمة في بعض الدّول وإتفاقيّات التّطبيع مع العدو الصّهيوني، إلى تراجع النّفوذ الأميركي لصالح أطراف دوليّة وإقليميّة أخرى.

يضاف إلى هذه التّغيّرات جائحة كورونا، والّتي لم تكتفي بحصد أرواح ملايين البشر ولا بالتأثير على اقتصادات دول العالم بل جاءت لترسم ملامح نظام عالمي جديد بفعل الأزمات الّتي ضربت النّشاط الاقتصادي العالمي، وسط بوادر حرب باردة جديدة تدور بين الولايات المتّحدة والصّين هذه المرّة. بالإضافة إلى انغلاق الدّول وعزلتها بفعل الجائحة، وتحوّل أولويّاتها نحو الاهتمام بمصالحها الدّاخليّة على حساب مصالحها الخارجيّة والعالميّة. هذه التّطوّرات في السّياسة الدّوليّة تفرض على الدّول الكبرى تغيير قواعد عملها وإعادة ترتيب تحالفاتها وأدواتها، مما لا شك سينعكس على لبنان وعلى مدى المساعدة والاهتمام الّذي يحظى فيه من دول العالم.

اعتمدت الحكومات اللّبنانيّة على المجتمع الدّولي في تأمين الدّعم المادّي على مدى الثلاثين عامًا الأخيرة، وإستفادت من قوّة القطاع المصرفي اللّبناني ومن موقع لبنان الجغرافي في تمكين دورها الإقليمي، إلّا أنّ الفشل في إدارة الملف الدّاخلي والتّخلّف عن سداد الدّيون المستحقّة وعن تطبيق شروط تمويل مؤتمر سيدر، بالإضافة إلى التّغيّرات في التّوازنات الإقليميّة وانعكاسها على المشهد السّياسي الدّخالي أفقد لبنان الدّور الّذي إكتسبه في هذه الفترة، وإنعكس الأمر تعقيدًا في شروط الدّول المانحة لتقديم المساعدات، أو تضييقًا بفعل العقوبات الاقتصاديّة والأزمات الدبلوماسيّة.

تمثّل فقدان الثّقة الدّولي بالنّظام اللّبناني بمخاطبة الرّئيس الفرنسي للمجتمع المدني ولقائه ممثّلين عنه خلال زيارته للبنان الّتي تلت إنفجار مرفأ بيروت والاعتراف بفهم كطرفٍ سياسيٍّ جديد، ودعوته لمؤتمر

دولي لدعم الشّعب اللّبناني وعد فيه بإيصال المساعدات بكل شفافية من دون توجيهها إلى مؤسّسات الدّولة على حد تعبيره.

خلاصة

أدّى تدهور الأوضاع الإقتصاديّة، بالإضافة للعوامل الأخرى من قمع الأجهزة الأمنية إلى جائحة كورونا وانفجار المرفأ إلى إضعاف التّحركات الشّعبيّة وانحسارها بشكل كبير، لا سيّما في المناطق الأكثر فقرًا وتهميشًا.

مع تراجع دور الدّولة وتعثّرها في الاستجابة للأزمات والتّحدّيات الإقتصاديّة والإجتماعيّة القائمة، توجّهت إهتمامات المجتمع المدني إلى الجانب الخدماتي لتلبية حاجات المجتمع وتعويض غياب الدّولة، ممّا جعل من هذه التّنظيمات في موقع مؤثّر بفعل احتكاكها المباشر مع النّاس وتعويضها لغياب الدّولة، إلّا أنّ عدم نضوج الخطاب السّياسي وعدم قدرة المجموعات المعارضة حتّى اللّحظة على الانتظام في جبهة واحدة أو مشروع واضح يجعلها في موقع بعيد عن لعب دور مؤثّر في المشهد السّياسي، يظهر هذا الضّعف من خلال عودة التّوترات الأمنيّة والحساسيّات الطائفيّة والمناطقيّة وعودة الأحزاب الطّائفيّة إلى الإمساك بزمام المبادرة.

أنّ ممارسات التّضييق ومحاولة السّيطرة الّتي تمارسها الدّولة على نشاط المجتمع المدني، يضعهم في موقع تضاد ويقلل من قدرتهم على التّعاون. حيث أشار التقرير السنوي لمنظمة "هيومن رايتس ووتش" الصّادر في 2021 إلى استخدام القوى الأمنية اللبنانية، بما فيها الجيش، وشرطة مكافحة الشغب، وشرطة مجلس النواب، القوة المفرطة وفي بعض الأحيان الفتاكة ضد المتظاهرين السلميّين "بمعظمهم"، كما واستخدم الجيش اللبناني القوة المفرطة غير المبررة ضد المتظاهرين في طرابلس في 27 أبريل/نيسان 2020، فقتل واحدا وجرح العديد. كما ويذكر التّقرير تصاعد الهجمات على حرية التعبير منذ عشية احتجاجات 17 تشرين الأوّل 2019 ، حيث استمرت السلطات باستخدام النصوص القانونية الجزائية المتعلقة بالقدح والذم لاحتجاز الأفراد واتهامهم بسبب انتقادهم المسؤولين الحكوميين، خاصة في ما يتعلق بمزاعم الفساد.

رغم الأثر الكبير الّذي خلّفته جائحة كورونا على الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعية في لبنان، إلّا أنّ تعثّر الدّولة اللّبنانيّة وتراجع قدرتها على تلبية احتياجات المجتمع كان سابقًا على الجائحة، وكان للأزمة الاقتصاديّة الأثر الأكبر في تراجع قدرة الطّبقات الفقيرة على تلبية احتياجاتها المعيشيّة، وعلى جودة الخدمات الاجتماعية والاستشفائية والتّعليميّة. وبالتّالي، وعلى الرّغم من تجذّر الخطاب السّياسي المعارض على كثير من الأصعدة، والإنجازات الّتي حقّقت على الصّعيد النّقابي والطّلابي، وتوجّه الشّعارات والمطالب نحو الرّفض والقطيعة مع أحزاب السّلطة، والمبادرات والأنشطة الإجتماعيّة والإقتصاديّة إلى تخفيف الاعتماد على الدّولة والتّوجه لبناء شبكات الحماية الاجتماعيّة البديلة (شبكات دعم، تعاونيّات..)، فإنّ التّوقّع باندلاع موجة جديدة من الاحتجاجات بعد انتهاء فترة الوباء لا بدّ أن يأخذ بعين الاعتبار ما آلت إليه الأوضاع السّياسيّة وانعدام الأفق السّياسي للحلّ، والاوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة الّتي تشغل الحيّز الأكبر من اهتمام المجموعات التّغييريّة والفئات الشّعبيّة، وتؤثّر بشكل أكبر على الشّرائح الأفقر الّتي تشكّل الأساس لأي حراك اجتماعي جديد. ولذلك فإن إعادة ترتيب أولويّات الحركات الاجتماعية وتنظيم صفوفها وتجذير خطابها ونشاطها بما يخدم غرض التّغيير السّياسي لا بدّ أن يرتبط باستقرار المشهد الإقتصادي والصّحّي.